منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

الهدنة الأممية في اليمـن..
بين فـرص التمـديد
وتهديدات التصعـيد!

الهدنة الأممية في اليمن..
بين فرص التمديد
وتهديدات التصعيد!

ورقـة مقـــدمة مـن منتـــدى مجـــال

شـــوال 1443هـ / مايـــو 2022م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

مع اقتراب الهدنة الأممية في اليمن من نهايتها، تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الجهود للدفع دون انهيار الهدنة التي دخلت حيز التنفيذ في الثاني من إبريل 2022م، في ظل تبادل الاتهامات من قبل الأطراف بخرق الهدنة، التي تقضي بوقف جميع العمليات العسكرية، والسماح بدخول 18 سفينة مشتقات نفطية إلى موانئ الحديدة، وتشغيل رحلتين جويتين أسبوعياً إلى صنعاء، ومنها إلى الأردن ومصر.

وُصفت الهدنة الإنسانية والعسكرية التي رعتها الأمم المتحدة، بأنها فرصة ثمينة للتخفيف من المعاناة الإنسانية لليمنيين، لكن هذه الهدنة القابلة للتمديد، تواجه الكثير من التحديات التي تهدد بانهيارها، خاصة أن معظم بنود الهدنة التي ستنتهي في الثاني من يونيو القادم لم تنفذ، حيث لم يسمح التحالف إلا بتسيير رحلتين من مطار صنعاء إلى الأردن من إجمالي 16 رحلة تضمنتها الهدنة، كما أن سفن المشتقات النفطية ما تزال تواجه الاحتجاز رغم حصولها على تصاريح أممية، ناهيك عن تعرض عدد من المناطق اليمنية لغارات الطيران الاستطلاعي؛ ما يثير الكثير من التساؤلات حول إمكانية تمديد الهدنة وتحويلها إلى وقف دائم لإطلاق النار في البلد.

من جانبها حذرت صنعاء من تلكؤ التحالف والقوى الموالية له من تنفيذ بنود الهدنة الأممية، التي تنص على وقف العمليات العسكرية وفتح ميناء الحديدة لعدد معين من السفن، وفتح مطار صنعاء لرحلتين أسبوعيًا إلى الأردن ومصر .. مؤكدة أن من يختلق أي شروط أخرى فهو من يعرقل تنفيذ الهدنة.

فيما أحال المجلس السياسي الأعلى في اجتماعه بالعاصمة صنعاء، مقترح الأمم المتحدة بتمديد الهدنة للدراسة وفقاً لتقييم المرحلة الحالية للهدنة، ووجه بالأخذ في الاعتبار مدى التزام تحالف العدوان ببنود الهدنة الحالية، مع وضع فتح طرق في محافظة تعز وغيرها من المحافظات وفقاً لبنود الهدنة ضمن الأولويات التي يجري العمل عليها؛ لتخفيف معاناة المواطنين.. ملمحًا إلى رصد العديد من الترتيبات والاستعدادات العسكرية التي يقوم بها طرف العدوان ومرتزقته رغم الهدنة المعلنة.

يسلط «منتدى مجال» في هذه الورقة الضوء على خلفيات وأبعاد الهدنة

الأممية، والتحديات التي تواجهها في ظل التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية وإمكانية تمديدها والسيناريوهات المحتملة، في ظل تبادل الاتهامات بخرقها، ومدى نجاح الأمم المتحدة في تحقيق اختراق جديد يسمح بتمديد الهدنة.

لكن المؤكد أن نجاح الهدنة الأممية وإمكانية تمديدها خلال الأيام القادمة والدخول في مفاوضات سلام مرتبط بمدى التزام الأطراف بتنفيذ بنودها، وجدّية القوى الإقليمية والدولية في ممارسة الضغط على التحالف باتجاه تحقيق السلام في اليمن.

مدخـــــــل:

بعد تنفيذ قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية لعملية فك الحصار الثالثة -التي صنفها بعض الخبراء بأنها أعنف ضربات للجيش اليمني ضد السعودية- أعلنت القيادة اليمنية عبر رئيس المجلس السياسي الأعلى المشير «مهدي المشاط» عن هدنة شاملة لمدة ثلاثة أيام، وعبّرت عن استعدادها لتحويل هذه الهدنة إلى التزام دائم في حال التزمت السعودية إنهاء الحصار ووقف الغارات بصورة دائمة. وقبل أن تنتهي الأيام الثلاثة أعلنت السعودية وقف جميع عملياتها الحربية طوال شهر رمضان، ليعقب ذلك وتحديداً في الأول من نيسان إعلان الأمم المتحدة عبر المبعوث الأممي إلى اليمن «هانس غروندبرغ» عن هدنة إنسانية برعاية أممية في اليمن تمتد لشهرين، تبدأ من الثاني من أبريل وتنتهي في 2 حزيران يونيو 2022م.

دخلت الهدنة المعلن عنها في اليمن حيز التنفيذ في الساعة السابعة من مساء السبت 2 إبريل 2022، وسط تفاؤل حذر من قبل اليمنيين وترحيب داخلي ودولي وإقليمي بعد اتفاق القيادة اليمنية في صنعاء مع قيادة التحالف على الهدنة الإنسانية، واعتبر المبعوث الأمريكي إلى اليمن «تيم ليندركينغ» الهدنة نقطة مهمة وحاسمة لرسم مستقبل اليمن.

وتشمل الهدنة حسب إعلان بيان الأمم المتحدة:

- وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية داخل اليمن وخارجه، وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض.
- سماح التحالف بدخول 18 سفينة من سفن المشتقات النفطية خلال شهري الهدنة إلى موانئ الحديدة.
- تشغيل رحلتين جويتين تجاريتين أسبوعياً إلى صنعاء، ومنها خلال شهري الهدنة إلى الأردن ومصر.
- فور دخول الهدنة حيز التنفيذ، سوف يدعو المبعوث الخاص الأطراف إلى اجتماع؛ للاتفاق على فتح طرق في تعز وغيرها من المحافظات؛ لتسيير حركة المدنيين -من رجال ونساء وأطفال- وتنقلاتهم بالاستفادة من جو الهدنة.
- تعاطي الأطراف مع المبعوث الخاص بشأن مقترحات حول الخطوات القادمة نحو إنهاء الحرب.

شكلت الهدنة الإنسانية في اليمن مفاجأة لكل متابع، وهي هدنة تمنّاها كل حريص وغيور على الإنسانية المعذَّبة؛ نظراً إلى ما ترتَّب على هذه الحرب العبثية من ضحايا بشرية وهدر للمقدرات، فكانت المفاجأة اليمنية الأكبر منذ عقد من الزمن ويزيد.

جاءت الهدنة الإنسانية الراهنة في اليمن؛ لتعطي بصيص أمل لنهاية محتملة لحرب عبثية دامت أكثر من سبعة أعوام، أكلت أخضر اليمن ويابسه، في عدوان سعودي إماراتي، دعمته قوى إقليمية وعالمية متعددة، في ظل انقسام حادّ في المشهد الداخلي، اتّكأ عليه العدوان في وحشيته، كما جاءت بعد ظهور رافعة سياسية فكرية عسكرية يمنية جديدة، شكّل ظهورها القويّ انقلاباً كاملاً في المشهد، ربما يتجاوز الداخل اليمني إلى ما يطال شبه الجزيرة العربية برمتها، وأبعد.

فهل تصمد هذه الهدنة الإنسانية في مفاعيلها الميدانية السياسية وخروقاتها المتوالية مع تسارع التطورات الإقليمية والدولية من فلسطين حتى أوكرانيا؟ وما هي الظروف الداخلية والخارجية التي فرضت على كل الأطراف التوافق على الهدنة؟

لناحية صنعاء، فإن هذه الهدنة «لا تلبي الحد الأدنى من متطلبات ومطالب الشعب اليمني» حسب ما أكده عضو الوفد اليمني المفاوض عبد الملك العجري، والذي أشار إلى أن «هدف صنعاء هو الرفع الكامل للحصار، وكل الإجراءات التي تمس حياة المواطنين». مضيفاً «إنه نتيجة التعنت الذي واجهناه من التحالف في المسائل الاقتصادية وعدم دخول المشتقات تم التوصل إلى هذه الهدنة المؤقتة». مؤكداً أن التحالف وعلى رأسه السعودية يركز على «خَنق الشعب اليمني بعد إخفاقه عسكرياً وسياسياً فلجأ إلى الحرب الاقتصادية والتجويع».

أما عن سبب قبول القيادة اليمنية في صنعاء بهذه الهدنة، فيرجعه العجري إلى أن الهدنة «تأتي لتخفيف المعاناة عن الشعب اليمني والتمهيد للرفع الشامل للحصار، والوصول إلى حل نهائي». وتأتي هذه الهدنة بعد اجتماع عدد من الظروف جعلت من السعودية «مضطرة للنزول عن الشجرة، وتسعى للخروج من المأزق الذي وضعت نفسها فيه»[1].

بعد الإعلان الأممي عن الهدنة، أكد المبعوث الخاص إلى اليمن «هانس غروندبرغ» أنه سيقوم بزيارة إلى العاصمة اليمنية صنعاء للقاء المسؤولين، لتأتي الزيارة في 11 إبريل 2022م، وهي الزيارة الأولى للمبعوث إلى العاصمة صنعاء منذ تعيينه مطلع سبتمبر الماضي، بعد مقاطعتها للمبعوثين الأمميين بسبب سلوكهم العاجز تجاه أي عمل من أعمال التحالف المخالفة للقانون الدولي حسب ما أكد الرئيس اليمني «مهدي المشاط» في لقاء تلفزيوني له نهاية مارس الماضي.

حيث قال: «إن عجز المبعوث الأممي عن إدخال سفينة وقود يحتجزها التحالف بشكل غير قانوني، يعني أنه عاجز عن تقديم أي حلول فيما يخص القضايا الكبرى في العدوان على اليمن؛ لذلك لماذا يأتي إلى صنعاء؟ ولماذا يسعى لإنهاء الحرب على اليمن وهو عاجز عن طلب التحالف التوقف عن خرق القانون الإنساني ومنع وصول المواد الأساسية للشعب اليمني؟.

عقب إعلان المبعوث الأممي لليمن عن الهدنة، رحّب رئيس الوفد الوطني المفاوض «محمد عبدالسلام»، وذلك في تصريح له على وسائل التواصل الاجتماعي. كما رحب بزيارة المبعوث الأممي للعاصمة صنعاء ولقائه بعض المسؤولين اليمنيين في حكومة الإنقاذ الوطني.

من جانبه، أكد وزير الخارجية في حكومة صنعاء، المهندس «هشام شرف» بعد لقائه المبعوث الأممي لليمن «هانس غروندبرغ» أن «ترتيبات السلام ستكون تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن استمرار الهدنة مرهون بتنفيذ بنود الاتفاق».. مضيفاً إن «أي ترتيبات للسلام لن تكون تحت سلطة ورعاية الإمارات أو السعودية المشاركتين في الحرب على اليمن، وإنما تحت إشراف مظلة الأمم المتحدة، وبعد إنهاء الحرب والحصار، وإخراج القوات الأجنبية من اليمن».

وأضاف «شرف» خلال لقائه المبعوث الأممي لليمن «هانس غروندبرغ» في العاصمة صنعاء، إن «الحصار يجب أن ينتهي، بداية بتخفيفه تمهيداً لرفعه بالكامل». وجدد وزير الخارجية في تصريح خاص للميادين، ترحيب صنعاء بالهدنة الإنسانية المعلنة أممياً .. مؤكدا «إن استمرار الهدنة مرهون بتنفيذ بنود الاتفاق، وتسيير رحلات عبر مطار صنعاء بشكل فوري، وعدم عرقلة سفن النفط اليمنية عرض البحر، وإدخالها لميناء الحديدة من دون قيود». وأردف أنه طرح ملف مرتّبات موظفي الدولة على طاولة المبعوث الأممي لمناقشتها، والضغط لصرفها باعتباره على رأس أولويات الهدنة الإنسانية[2].

وفي ختام زيارة المبعوث الأممي «غروندبرغ» إلى صنعاء، أعرب عن أمله في أن يساهم وصول سفن الوقود إلى موانئ الحديدة في حل أزمة الوقود في المدينة، مؤكدًا على وجوب استمرار دخول المزيد من سفن الوقود إلى الحديدة بشكل ثابت خلال فترة الهدنة.

وأشار المبعوث الخاص إلى العمل والتحضيرات التي تجري «على قدم وساق لفتح مطار «صنعاء» للرحلة التجارية الأولى منذ ست سنوات. كما بدأت التحضيرات والمشاورات من أجل عقد اللقاء للتوافق حول فتح الطرق في تعز وغيرها من المحافظات». وأضاف «غروندبرغ» للصحفيين أنه فيما تصمد الهدنة بشكل عام حتى الآن، «إلا أن علينا الانتباه للتحديات أيضاً»، موضحًا أن مكتبه يعتمد على استمرار التزام الأطراف وانخراطها الجاد من أجل تنفيذ الهدنة. وقال: «من المهم أن تتحاور الأطراف مع بعضها البعض بحسن نية، وعليها أيضاً أن تستخدم الآليات التي تيسرها الأمم المتحدة والتي وفرناها لدعمها في هذا الصدد»[3].

صنـــعاء: الأولوية للملف الإنساني:

تؤكد القيادات اليمنية في «صنعاء»، على أن الملف الإنساني يحتل الصدارة في جدول اهتمامها وتعاطيها مع الهدنة الأممية، كما أنها ترى أن الملف الإنساني وتعاطي دول التحالف معه، هو المؤشر الحقيقي على جدية التحالف في التوصل إلى حل نهائي للملف اليمني، وفي إنهاء الحرب وإحلال السلام، كما تؤكد أن المحك الحقيقي للسلام، يكمن في مدى استجابة دول التحالف للقضايا الإنسانية التي ستطرح على الطاولة، سواء باستكمال إجراءات رفع القيود على المطار والميناء أو المتعلقة بالحقوق والخدمات الأساسية وعلى رأسها المرتبات والكهرباء، فضلا عن ملف الأسرى.

وفي هذا الصدد أحال المجلس السياسي الأعلى في اجتماعه في 18 مايو الجاري برئاسة المشير الركن «مهدي المشاط» مقترح الأمم المتحدة بتمديد الهدنة للدراسة وفقاً لتقييم المرحلة الحالية للهدنة، التي ستنتهي في الثاني من يونيو المقبل، ووجه بالأخذ في الاعتبار مدى التزام تحالف العدوان ببنود الهدنة الحالية، مع وضع فتح طرق في محافظة تعز وغيرها من المحافظات وفقاً لبنود الهدنة ضمن الأولويات التي يجري العمل عليها؛ لتخفيف معاناة المواطنين.

وأكد المجلس، أهمية التزام الأمم المتحدة وتحالف العدوان -المتحكم بثروات النفط والغاز وإيرادات الموانئ وعمليات البنك المركزي الذي نقلت وظائفه إلى عدن- بصرف المرتبات المتأخرة لكافة موظفي الدولة، وضمان استدامة صرفها، كون ذلك يأتي ضمن الملف الإنساني وفي إطار واجباتهم.

وعبر عن استيائه من عرقلة وصول سفن المشتقات النفطية لميناء الحديدة، وتأخر تسيير رحلات الطيران، وعدم فتح وجهة القاهرة حتى الآن، وتهاون الأمم المتحدة عن الاضطلاع بواجبها كما ينبغي بهذا الخصوص.. مشددًا على أن عدم تعويض عدد السفن والرحلات الجوية ووجهاتها يهدد فرص تمديد الهدنة التي يطالبون بها ويمس بمصداقية الأمم المتحدة ومبعوثها.

وألمح «المجلس السياسي الأعلى» إلى أن هناك رصد للعديد من الترتيبات والاستعدادات العسكرية التي يقوم بها طرف العدوان ومرتزقته رغم الهدنة المعلنة[4].

قائد الثورة السيد «عبدالملك بدر الدين الحوثي» أكد خلال لقائه وفدًا من قيادات ووجاهات «محافظة إب»، أن الأعداء يصرّحون في ظل الهدنة بأنهم يعدون العدة، وهذا يُظهر توجههم للمرحلة المقبلة.. مشيرًا إلى أن ترتيبات الأعداء الأخيرة مبنيّة على فشلهم وإخفاقاتهم طوال المرحلة السابقة[5].

متحدث القوات المسلحة اليمنية العميد «يحيى سريع» أعلن في 21 مايو الجاري، أن الدفاعات الجوية تمكنت من إسقاط طائرة تجسسية مسلحة نوع «كاريال» تركية الصنع، تابعة لسلاح الجو السعودي، أثناء قيامها بخرق الهدنة وتنفيذ مهام عدائية في أجواء منطقة «حيران» بمحافظة حجة.. مؤكدًا أن مثل هذه الاعتداءات تؤكد عدم التزام وجدية قوى العدوان بالهدنة وإحلال السلام[6].

الأسباب التي ساهمت في إعلان الهدنة الأممية:

ساهمت العديد من الأسباب الأساسية في إجبار كل الأطراف المتحاربة في اليمن على البحث عن حل، لعل أهمها هو: دخول الحرب عامها الثامن، وما رافق سنوات الحرب من تغيرات استراتيجية قلبت المعادلة، حيث استطاعت قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية قلب حالة الدفاع إلى الهجوم، وأصبحت عواصم دول التحالف (الرياض- أبو ظبي) هدفًا أساسيًا للضربات اليمنية، بعد أن كانت تلك الضربات حصريًا على العاصمة اليمنية «صنعاء» منذ سنوات.

أما من حيث التوقيت: فتأتي هذه الهدنة بعد تنفيذ اليمن سلسلة عمليات عسكرية في العمق السعودي، آخرها عملية كسر الحصار الثالثة والتي تعد الأعنف، بعد 7 سنوات شهدت مبادرات عدة لتفعيل وقف إطلاق النار والهدنة، إلا أن الرياض التي كانت تسعى إلى تحقيق بعض من أهدافها، كانت تعمل دائماً على إفشال مختلف المساعي، لكنها اليوم، وفي ظل الضغوطات التي باتت تتعرض لها وأهمها الضربات اليمنية النوعية، وتغير المشهد الداخلي اليمني، إضافة لما يشهده المسرح الدولي من مستجدات، تسعى للبحث عن مخرج، ويمكننا تلخيص أهم الأسباب التي أجبرت كل الأطراف على الجنوح نحو السلام من خلال الآتي:

الأسباب العسكرية:

لا يمكن أن يكون هناك الكثير من النقاش والجدال عن فشل الحرب العسكرية التي أطلقها التحالف بقيادة السعودية نهاية مارس العام 2015م، فقد عجزت قوى التحالف ومن في صفها من القوى اليمنية عن تحقيق أي من الأهداف التي أعلنوا الحرب على اليمن من أجلها، وأن أهم منجزاتهم العسكرية طيلة أكثر من 7 سنوات هو عبارة عن بحر من الدماء وملايين الجوعى وبلد منهك بالدمار، حيث أكدت وزارة حقوق الإنسان في تقريرها الرسمي السابع أن 676.197 مدنياً توفوا جراء الحصار بطريقة غير مباشرة، فيما بلغ عدد الضحايا المدنيين خلال الأعوام الماضية 45402 ضحية[7].

أما على المستوى العسكري والأمني، فالمشهد اليمني يرجح كفة القوى الوطنية بعد أكثر من سبعة أعوام من إفراط التحالف وداعميهم من القوى الغربية والشرقية، في استخدام الآلة الحربية، وعجزها عن إحداث متغيرات ميدانية ضد القوى الوطنية المناوئة للتحالف.

المشهد اليمني لا يتوقف عند مشهد العجز العسكري للتحالف، وفشله في القضاء على القوى الوطنية المتحاربة معه، بل في قدرة تلك القوى في مراكمة القوة العسكرية سواء البشرية منها أو المادية بما فيها (الطيران المسيّر- المنظومات الصاروخية)، وفائض الخبرة التي اكتسبتها خلال سنوات الحرب، مع التصاعد المستمر في عمليات الجيش اليمني داخلياً، وخصوصاً التوسع على الأرض مقارنة بالأعوام السابقة عقب انطلاق عمليات التحالف في كل الخريطة اليمنية، وإدراك قوى التحالف وحلفائهم وخاصة القوى الغربية أن هذا التطور ذاتي محض، عبر صناعة يمنية محلية. في ظل حصار محكم على اليمن تشارك فيه البوارج الأميركية بصورة صريحة، مع توقف مطار صنعاء عن الحركة، بموازاة فشل التحالف والجماعات اليمنية الموالية له عن إيقاف عمليات الجيش اليمني التي استطاعت خلالها تحرير العديد من المحافظات اليمنية الهامة خلال العامين الماضيين، وكذلك فشلهم حتى على مستوى إدارة المناطق التي يسيطرون عليها، بما فيها إدارة محافظة «عدن» التي سبق أن عدّوها عاصمة بديلة أو مؤقتة بدلا من العاصمة اليمنية صنعاء، بالإضافة إلى الفوضى العارمة فيها وفي المحافظات العشر التي يسيطرون عليها كلياً أو جزئياً، في مقابل استقرار أمني وتطور إداري

في صنعاء والمحافظات الآهلة بالسكان، والتي تخضع لسلطة القوى الوطنية في العاصمة صنعاء، على الرغم من القصف الجوي والحملات الإعلامية التي لم تتوقف طوال سبعة أعوام.

وهنا يمكننا أن نرصد أهم المتغيرات العسكرية في المشهد اليمني خلال العام الماضي في:

- الضربات اليمنية التي طالت «دولة الإمارات» تحت مسمى «عمليات إعصار اليمن» بمراحلها الثلاث، وهي ما فرضت على القوى العالمية مراجعة المشهد اليمني، وساهمت في نقل الحرب في اليمن من الحرب المنسية إلى الحرب التي يجب على العالم مراجعة ما يجرى في اليمن وإعادة قراءته عنها.
- تصاعدت الهجمات اليمنية في العمق السعودي بصورة غير مسبوقة، وخصوصاً عمليات «كسر الحصار»، مع تركيزها الكبير على استهداف «شركة أرامكو» النفطية العملاقة، على نحو متتالٍ، في وقت ارتفع سعر النفط جنونياً عقب اندلاع الحرب على أوكرانيا، وهو ما حرم السعودية من بيع نفطها المعتاد، فضلاً عن أن تحاول المساوقة مع الأمريكي لزيادة الإنتاج، وهو ما يحتاج إليه الأمريكي بصورة حادّة؛ من أجل تخفيض سعر النفط على نحو يحقّق أهداف عقوباته الاقتصادية على روسيا، وقد أنقذها ارتفاع أسعار النفط في ظل عجز أمريكا عن توفير بدائل جديّة لأوروبا عن النفط الروسي، وعليه وجدت السعودية نفسها بلا مغيث.
- تقديم «صنعاء» السلام لدول التحالف، فبعد أن ضربت قوات الجيش اليمني «أرامكو» بقوة، من خلال سلسلة عمليات «فك الحصار»، أعلنت بعد العملية الثالثة عن هدنة شاملة لمدة ثلاثة أيام، وإلّا فإنها ستدمر «أرامكو» عن بكرة أبيها، وعبّرت عن استعدادها لتحويل هذه الهدنة إلى التزام دائم في حال التزمت السعودية إنهاء الحصار ووقف الغارات بصورة دائمة. وقبل أن تنتهي الأيام الثلاثة المعلن عنها، أعلنت السعودية وقف جميع عملياتها الحربية طوال شهر رمضان، ليعقب ذلك إعلان المبعوث الأممي «غروندبرغ» اتفاق طرفيَ الحرب على هدنة إنسانية لمدة شهرين قابلة للتمديد.

مراكز الدارسات الأمريكية لم تكن بعيدة عن إدراك المتغيرات العسكرية على

الساحة اليمنية وضرورة إيقاف الحرب والتوصل إلى حل، وهذا ما عكسه معهد «بروكينغز» الأمريكي، الذي قال في مقال له تحت عنوان «انتصر الحوثيون في اليمن»، ماذا بعد؟ لقد «انتصر الحوثيون في حرب اليمن وهزموا معارضيهم في الحرب، والسعوديون والإماراتيون الذين تدخلوا ضدهم عام 2015 بدعم من الولايات المتحدة. وهو إنجاز لافت لميليشيا لا تملك قوة جوية أو بحرية. وهي قصة نجاح مدهشة مثل حزب الله في لبنان».

وأضاف: «على المجتمع الدولي تركيز اهتمامه على أهداف اليمنيين، وتشجيعهم على التعاون وليس توحيد البلاد. وأفضل مكان للحل هو «مجلس الأمن الدولي» وقرار يعترف بالوقائع المتغيرة لا الموجودة في القرار السابق، والذي مال لخدمة المصالح السعودية. وأول مبدأ في القرار الجديد هو: الدعوة لإنهاء التدخل الخارجي، مما يعني رفع الحصار عن اليمن، ووقف الغارات السعودية داخله. ويجب وقف كل الدعم العسكري لحكومة هادي. وهذا يعني: وقف تدخل حزب الله وإيران والتوقف عن تقديم الخبرة للحوثيين في مجال الصواريخ والمسيرات»[8].

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية:

يبدو أن أزمة الحرب في «أوكرانيا» ستنعكس سلباً على الوضع الخليجي الذي يرفض إشهار العداء علناً ضد «روسيا» في هذه الحرب التي تخوضها «روسيا» ضد الولايات المتحدة و«حلف الناتو» على الأراضي الأوكرانية.

فبعد أن رفضت «السعودية» طلب واشنطن برفع إنتاجها من النفط الخام؛ لتعويض ارتفاع الأسعار للخام جراء الحرب في أوكرانيا، وفرض الغرب بقيادة واشنطن عقوبات على موسكو، يبدو أن الدول الغربية لم يرق لها موقف الرياض الرافض لرفع الإنتاج من النفط الخام، فالرياض على ما يبدو، تخشى أن تكون بنظر الروس دولة معادية لهم، وهو ما قد يفقد الرياض المصالح الكبيرة بينها وبين «موسكو»، والتي من بينها مصالح عسكرية واسعة، إضافة إلى أن الرياض تخشى من أن تواجه موقفاً روسياً معادياً بشأن حربها – أي الرياض – في اليمن منذ 7 سنوات، وارتكاب مجازر بشرية بحق المدنيين، معظمهم نساء وأطفال

حسب تقارير موثقة للأمم المتحدة[9].

وكذلك اضطرار «الولايات المتحدة» إلى منع استمرار ارتفاع أسعار النفط، والمحافظة على أن يبقى ضمن ما تقتضيه مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وخاصة بعد اندلاع الصراع بينها وبين روسيا بشكل شبه مباشر بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وما أفرزته الحرب من ارتفاع كبير في أسعار الطاقة، وكذلك تأثير الضربات اليمنية على النفط السعودي، التي منعت السعودية ليس من تغطية النقص من النفط الروسي، بل من الاستمرار في تصدير حصتها المقررة من أوبك.

تداعيات الانسحاب الأمريكي من المنطقة:

لا زالت الاستراتيجية الأمريكية التي أقراها الرئيس الأسبق «بارك أوباما» -خلال الفترة الثانية من ولايته- تلقي بضلالها على المنطقة، إذ تقضي تلك الاستراتيجية بضرورة الانسحاب الأمريكي من المنطقة، والانتقال إلى الشرق الأقصى؛ للتفرغ للعدو الصيني الذي ترى فيه الولايات المتحدة منافسها الأول على زعامة العالم، ومع تسارع تخلي أمريكا عن حلفائها في المنطقة وخاصة بعد الانسحاب الأمريكي المخزي من أفغانستان العام الماضي، تعمل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة على إعادة ترتيب الأوضاع وفق استراتيجية إعادة رسم التحالفات وتهدئة بعض الجبهات الساخنة وتسخين بعض الجبهات الساكنة.

وفي هذا السياق جاءت الهدنة اليمنية، فهي كما يرى خبير المجلس الروسي للشؤون الدولية، «كيريل سيميونوف» في حديثه لصحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية الذي يقول: إن الهدنة الحالية لا يمكن وصفها بالقوية. فهناك كثير من التفاصيل التي ينبغي الاتفاق عليها والتي ينظر إليها طرفا النزاع بشكل مختلف. ومع ذلك فالصراع اليمني سوف يُجمّد إذا لم يتم حله. ويحدث هذا على خلفية التغييرات في السياسة الأمريكية في المنطقة. مضيفا أن «واشنطن تنسحب بشكل متعمد وتدريجي من الشرق الأوسط، الأمر الذي، بالمناسبة، لا يعجب حلفاءها العرب».

أما مدير صندوق «فرانكلين روزفلت» لدراسة الولايات المتحدة في جامعة موسكو الحكومية، يوري روغوليف، فيرى أن «عدد النزاعات في العالم آخذ في الازدياد، والوضع يتغير في الشرق الأوسط، ويشعر به المشاركون في الصراع. يقع العالم على مفترق طرق. وفيما يتعلق باليمن، غيّرت الولايات المتحدة مواقفها باستمرار، الأمر الذي أثار استياء المشاركين في الصراع. ومن المستبعد أن تكون واشنطن قد لعبت دورًا حاسمًا في تحقيق الهدنة»[10].

طول مدة الحرب:

تُعد سوء قراءة تحالف الحرب على اليمن وداعميهم من القوى الغربية، واحدة من أهم مؤشرات فشل تلك الحرب، فقد قدرت تلك القوى أنها تستطيع إنهاء الحرب خلال فترة وجيزة لا يمكن أن تتعدى الشهرين على أبعد تقدير، لكن طول مدة الحرب التي دخلت قبل أكثر من شهرين عامها الثامن، أجبر التحالف على العمل على إنها الملف اليمني - ولو مؤقتا- لا سيما بعد أن تحوّل إلى مستنقع لتلك الدول، وإقرار قيادة التحالف بفشل الحرب وعجزها عن تحقيق أهدافها.

ففي 23 نوفمبر 2022م، أقرت السعودية بفشل حربها في اليمن واستغراقها مدة زمنية غير متوقعة، وقال وزير الخارجية السعودية «فيصل بن فرحان» في حديث لوكالة الأنباء الألمانية: «إن السعودية كانت تأمل ألا يطول الأمر، لكنه للأسف استغرق وقتا أطول مما كانت تتمناه»[11].

الموضوع الإنساني:

بحسب الأمم المتحدة، فاليمن اليوم يمثل أسوأ أزمة إنسانية في العصر الحديث من فعل البشر، فقد فاقمت سياسيات التحالف واستخدامه للورقة الإنسانية كجزء من حربه على القوى اليمنية المناوئة له من المعاناة الإنسانية السابقة على حرب التحالف وعدوانه على اليمن، لكن طول أمد الحرب، وتشديد التحالف من حصاره على اليمن، ومنع دخول المواد الأساسية على رأسها الطاقة، أوصل

الوضع الإنساني في اليمن إلى حالة الخطر الشديد.

ففي 24 نوفمبر 2021م، حذر برنامج الأغذية العالمي من أن 13 مليون يمني قد يواجهون المجاعة؛ بسبب ما أسماه الصراع الأهلي الذي طال أمده ونقص التمويل اللازم للمساعدات الإنسانية. وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية «ديفيد بيزلي» في مقابلة مع «أسوشيتدبرس»: إن اليمن «في وضع سيء للغاية». وأضاف: «نقوم بإطعام 13 مليون شخص في بلد يبلغ عدد سكانه 30 مليون نسمة، وأموالنا نفدت»[12].

أمام هذا الوضع الإنساني الخطير، وجدت القيادة اليمنية في صنعاء نفسها أمام وضع إنساني حرج؛ لذلك قدّمت الكثير من التنازلات وخاصة في الجانب العسكري التي كانت كفتها راجحة فيه.

سبق هذا الوضع الإنساني الخطير، ارتكاب تحالف الحرب على اليمن لمئات المجازر ضد المدنيين بحسب العديد من تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على رأسها الأمم المتحدة، فضلًا عن مئات الانتهاكات للقوانين الدولية وميثاق حقوق الإنسان، حتى وصفت العديد من المنظمات الدولية الحرب على اليمن بـ «الحرب القذرة»، وأصبح الملف الإنساني يلاحق قيادات التحالف في العديد من المنظمات الدولية والعواصم الغربية.

هذا الثقل الإنساني فرض على قيادات التحالف الكثير من الحرج على الساحة الدولية، ما دفعها إلى محاولة دفع ذلك الحرج من خلال إعلان الهدنة الإنسانية؛ في محاولة لتخيف ذلك الحرج، والعمل على تغيير الصورة السيئة التي ارتسمت في ذهن العالم عن التحالف وحربه على اليمن.

مؤشرات فشل الهدنة المعلنة في اليمن؟

رغم التفاعل اليمني والإقليمي والدولي مع الهدنة المعلَنة أخيراً بين صنعاء والرياض، والتي شكّلت منعطفاً هامّاً في مسار السلام في اليمن، إلّا أن الهدنة تُواجه عقبات قد لا تستطيع الصمود أمامها، إذ تصاعدت مؤشرات انهيار الهدنة الإنسانية والعسكرية المعلَنة من جانب الأمم المتحدة في اليمن. ومع قرب انقضاء

مدّة الهدنة المحدَّدة بشهرين، لم يُنفَّذ حتى الآن أيٌّ من البنود المتعلِّقة بالجانب الإنساني فيها، والتي تشكّل أولوية بالنسبة إلى صنعاء، نظراً إلى الهدوء الذي ساد الجبهات العسكرية حتى قَبل الإعلان عن وقف إطلاق النار، باستثناء بعض المناوشات العسكرية في محافظتَي «مأرب» و «الضالع».

ودفع التلكّؤ في تنفيذ بنود الاتفاق، قيادات في حركة «أنصار الله» أخيراً، إلى التحذير من نفاد صبْر صنعاء، خصوصاً في ظلّ عودة القرصنة البحرية على سفن المشتقّات النفطية، ومنْع دخول ثلاث منها محمَّلة بأكثر من 88 ألف طن من مادتَي الديزل والبنزين، وفق تصريحات شركة النفط اليمنية، إلى جانب تضاؤل آمال الشارع اليمني في تنفيذ البنود المتعلِّقة بفتح مطار صنعاء، وسط تَهرُّب التحالف السعودي – الإماراتي والحكومة اليمنية الموالية له من منْح شركة طيران «اليمنية» إذنَ تسيير رحلات تجارية إلى مطار صنعاء، قبل أن تعلن هيئة الطيران المدني والأرصاد في 21 أبريل بأن تشغيل أول رحلة تجارية إلى مطار صنعاء الدولي سيكون يوم الأحد الموافق 24 من ذات الشهر، والتي تنصّل منها التحالف فيما بعد، فضلاً عن المماطلة في تنفيذ صفقة تبادل الأسرى[13].

حدثت انفراجة محدودة فيما يتعلق بتسيير الرحلات الجوية، حيث أقلعت رحلتين للخطوط الجوية اليمنية من مطار صنعاء إلى الأردن يومي 16 و18 مايو الجاري، منذ بداية الهدنة الإنسانية والعسكرية التي أعلنتها الأمم المتحدة.

وفي تعليقه على ذلك، قال رئيس الوفد الوطني المفاوض «محمد عبد السلام» في تغريدة له على «تويتر» بنود الهدنة تنصّ على رحلتين أسبوعيًا وإلى وجهتين محددتين، هما عمّان والقاهرة، وهو ما لم تلتزم به دول العدوان التي أضاعت شهرًا ونصف من زمن الهدنة دون أي رحلة من وإلى مطار صنعاء الدولي، وما يتطلبه الموقف، هو الإسراع في تسيير الرحلات المقررة والإفادة فيما تبقى من الوقت لتعويض ما فات منها[14].

وهنا يمكننا تلخيص أهم مؤشرات فشل الهدنة من خلال الآتي:

- سلوك التحالف على اليمن، وفشل التجارب السابقة

منذ إعلان التحالف حربه على اليمن -قبل أكثر من سبع سنوات- كانت هناك العديد من المشاورات والمفاوضات، أهمها: مفاوضات «ظهران الجنوب»

في السعودية العام 2016م، وكذلك مفاوضات الكويت في العام نفسه، ومفاوضات السويد العام 2018. لكن كل تلك المفاوضات باءت بالفشل، وكانت قيادة التحالف في كل مرة تضع العديد من الموانع والاشتراطات التي تفضي في النهاية إلى فشل المفاوضات وما تم التوصل إليه.

السعودية:

تكمن مشكلة السعودية وخاصة خلال العاميين الماضيين، بأنها محكومة بالمزاج الشخصي لولي العهد السعودي أكثر من استراتيجية دولة، وهذا يعني أن قرار إنهاء الحرب أو الاستمرار فيها مبني على مزاج شخصي وليس على استراتيجية تختارها قيادة سعودية وتحظى بقبول تام لدى تلك القيادة، وعلى هذا يرى العديد من الخبراء أن هذا التخبط في قرارات السعودية لا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها بشكل مطلق.

ومن المعروف أيضًا أن السعودية قبلت بالهدنة؛ تحت تأثير الضربات اليمنية وليست مختارة، لذلك لا يمكن لها أن تكون صادقة في إنجاح الهدنة ما لم يكن هناك قناعة تامّة لدى القيادة السعودية لإنهاء الحرب والتوصل إلى حل نهائي.

الإمارات:

في المقابل، فإن الهُدنة في حد ذاتها ليست مهمة بالنسبة للإمارات بقدر أهمية العملية التي ترافقت معها، بما في ذلك تشكيل مجلس رئاسي والإطاحة بنائب الرئيس اليمني السابق «علي محسن الأحمر» وأعضاء آخرين في «حزب الإصلاح». وكانت هناك تكهّنات بالفعل حول إبرام الإمارات هدنة خاصة بها مع القوى الوطنية، التي توقفت فجأة عن استهداف أبوظبي عسكريًا أو من خلال خطاب تهديدي أو تحريضي.

ومن غير المرجح أن تؤدي الهدنة إلى مفاوضات سياسية جادة. ومع ذلك، فإن التوصل إلى وقف إطلاق النار جاء نتيجة اعتبارات براجماتية لدى كافة الأطراف، ما يشير إلى أن الاتفاقية يمكن أن تستمر لفترة أطول من المبادرات السابقة.

- سلوك الأطراف اليمنية الموالية للتحالف:

من الصعب على أي متابع للمشهد العام في المناطق الخاضعة للتحالف الجزم بأن سلوكها يعكس أدنى مؤشرات نجاح الهدنة، ليس فيما يخصّ «مأرب» فقط، بل أيضاً فيما يتعلّق بالمناطق الجنوبية. ومع أن «المجلس الانتقالي الجنوبي» أعلن وقف القتال والتحشيد في الجبهات، عادت الأيام القليلة الماضية لتشهد تصعيداً من قِبَله ضدّ القوات المحسوبة على «حزب الإصلاح»، ولا سيما قوات المنطقة العسكرية الأولى في «مدينة سيئون» في «محافظة حضرموت»، والتي وصفها قائد لواء «بارشيد»، التابع لـ«الانتقالي»، بـ «وكر الإرهاب»، متّهماً إيّاها بتوفير الغطاء لتحرّكات الجماعات الإرهابية التي تنفّذ عمليات في المحافظات الجنوبية. في موازاة ذلك، تحضّر قوات «الحزام الأمني»، الموالية للمجلس للانتشار في مديريات محافظة أبين التي تخضع لسيطرة مُنافسيها، وسط تسريب معلومات عن نشاط لعناصر تنظيم «القاعدة» في مديريات المنطقة الوسطى (لودر، الوضيع، مودية والمحفد)، والتي سارعت قيادة أمن محافظة أبين إلى نفيها[15].

أما على مستوى الجهات ومناطق التماس، فمن الملاحظ أن هناك تعاظم في الخروقات منذ الأيام الأولى لإعلان الهدنة، كان أهمها: قيام مقاتلي التحالف بزحف واسع على مواقع قوات الجيش واللجان في «مأرب» منتصف أبريل، فضلا عن اتهام صنعاء للقوى التابعة للتحالف بالقيام بالمئات من الخروقات في معظم خطوط التماس في الداخل اليمني، وكذلك اتهام القوى التابعة للتحالف لقوات الجيش اليمني بالمئات من الخروقات في معظم الجبهات، وعلى هذا يمكننا الجزم بأن وقف إطلاق النار لم ينفذ بشكل كامل إلا في المناطق الحدودية فقط.

من الملاحظ أنه ورغم تشكيل قوى التحالف لما يسمى مجلس القيادة الرئاسي، لم يكن هناك أي انعكاس على الوضع العسكري في الداخل اليمني، فعلى عكس ما ادعت الميليشيات التابعة لكل من السعودية والإمارات، والتي باتت ممثلة بغالبيتها في مجلس القيادة الرئاسي بـ «التزام الهدنة والسعي لتحقيق السلام»، كان ملاحظا استمرار التحالف والقوى التابعة له في الخروقات وخاصة في «مأرب»، وتتنوع بين قصف مدفعي، حيث سجل زحفين للقوى الموالية للتحالف على مواقع الجيش واللجان منتصف أبريل الماضي، ولكنها باءت بالفشل، ولم

يسجل أي تقدم ميداني لأي طرف منذ إعلان الهدنة.

وعن سبب استمرار الخروقات العسكرية للجماعات الموالية للتحالف، تشير العديد من المصادر إلى أن «تيار الإخوان» -وهو صاحب الثقل الأكبر في جبهة «مأرب»- غير راضٍ عن الهدنة وخصوصاً تيار «علي محسن الأحمر»، ويحاول أن يستغلها ويسعى للسيطرة على سلسلة جبال البلق، والتي تعد مصدر تهديد كبير للقوى الموالية للتحالف المتمركزة داخل المدينة.

استمرار قوى التحالف في خروقاتها العسكرية ترى فيه «صنعاء» مؤشرا خطيرا في عدم جديته في إنجاح الهدنة، وهذا ما أشار إليه نائب وزير الخارجية، حسين العزي، على «تويتر» رداً على خروقات التحالف وقواته المتواصل منذ بدء سريان الهدنة التي أعلن عنها المبعوث الأممي. حيث قال: «إن هذا التعسف يحدث في ظل هدنة أممية باركها كل العالم.. نحن بالفعل أمام خصوم لا يحترمون التزاماتهم».

من جهته دعا المبعوث الأممي «هانز غروندبرغ» خلال زيارته إلى صنعاء في أبريل الماضي، الأطراف المتحاربة في اليمن، إلى ضبط النفس في محافظة «مأرب»، والالتزام بتعهداتهم لليمنيين إزاء الهدنة المعلنة في البلاد.

استمرار الحصار :

أما على مستوى الحصار المفروض من قبل التحالف على «مطار صنعاء» وميناء الحديدة»، فمن الملاحظ أنه ورغم قرب انتهى فترة الهدنة المحددة إلا أنه لم يتم السماح إلا لرحلتين من مطار صنعاء الدولي إلى وجهة واحدة، أما فيما يخص ميناء الحديدة ووصول السفن إلى الميناء حسب ما تم الاتفاق عليه، فنجد أنه عقب خضوعها للتفتيش ومنحها تراخيص أممية لا زال التحالف يقوم باحتجازها واقتيادها إلى قبالة جيزان.

ووفقا لمتحدث شركة النفط اليمنية في «صنعاء»، فإن تحالف العدوان مستمر في القرصنة على سفن الوقود وانتهاك الهدنة المعلنة؛ حيث احتجز في 20 مايو الجاري سفينة الديزل «بيركليس» التي تحمل 30 ألفا و597 طن، ما يرفع عدد السفن المحتجزة إلى ثلاث، جميعها خضعت للتفتيش، وحاصلة على تصاريح دخول من الأمم المتحدة[16].

بدوره، قال نائب وزير الخارجية في حكومة صنعاء، حسين العزي، إنّ «الهدنة لا شك في طريقها إلى الفشل ما لم يتوقفوا عن خروقاتهم ومماطلاتهم»، مضيفاً: «ما زالوا يعرقلون تسيير الرحلات ويحتجزون السفن، نحن أمام خصوم لا يحترمون التزاماتهم».

وتابع العزي في تغريدة له: «كل التصريحات التي تسمعونها من الأمم المتحدة عبارة عن أكاذيب بهدف تخديرنا في الجانب اليمني، والتغطية المفضوحة على تعنّت تحالف العدوان»[17].

- السلوك الأممي وطبيعة التعامل مع الملف اليمني

منذ بداية الحرب على اليمن 2015م، تؤكد القيادات في «صنعاء» أن «الأمم المتحدة» لم تستطع أن تقدم نفسها على أنها طرف محايد، لكن ورغم الإنكار الأممي لذلك؛ فقد كان فرض دول التحالف على المنظمة الأممية إسقاط اسم السعودية من القائمة السوداء لقتلة الأطفال العام 2016م دليل على عدم حياديتها، حيث اتهم الأمين العام السابق للأمم المتحدة «بان كي مون»، آنذاك السعودية بممارسة ضغوط غير مقبولة وغير مشروعة على المنظمة الدولية.

أما فيما يخص الهدنة الأممية الحالية وطبيعة سلوك المبعوث الأممي وتعامله مع الملف اليمني، فهو بحسب ما تقول صنعاء لا يخرج عن السلوك الأممي غير الواقعي لها منذ البداية، ووفقا لما نشرت صحيفة الثورة الرسمية في 18 أبريل، فإن المبعوث الأممي إلى اليمن «هانس» غادر صنعاء بعد إجرائه مباحثات بشأن الهدنة متفائلا – حسب تصريحه في مطار صنعاء – لكنه ما إن وصل الرياض حتى أعلن عن لقاء بائس جمعه بالمرتزق «أحمد بن مبارك»، وهي إشارة تدلل على أنه سيفشل وقد فشل في تنفيذ الهدنة التي أعلنها بنفسه.

وشددت الصحيفة في افتتاحيتها بأنه لا يجب على المبعوث أن يظل حبيس اللقاءات مع المرتزقة الذين لا قول ولا فصل لهم في شيء، وما لم يكن عند التزامه في دفع السعودية لتنفيذ بنود الهدنة، فهو يكرس الفشل لنفسه في أول اختبار حقيقي له، وما لم يستوعب رؤية صنعاء ومواقفها العادلة والمنصفة في تحقيق السلام ومدخلاته العملية، فذهابه وإيابه فراغ لا معنى له، والمأمول منه

أن يفي بدفع تحالف العدوان لتنفيذ الهدنة التي أعلنها بنفسه، بغير ذلك ستظل الأمور معلقة، ومآلاتها ستنعكس على المبعوث نفسه، فشلًا ونجاحًا[18].

القوة الأمريكية في البحر الأحمر:

في13 أبريل أعلنت «الولايات المتحدة الأمريكية» تأسيس قوة مهمات جديدة مع دول حليفة، ستقوم بدوريات في «البحر الأحمر» قبالة اليمن. وتهدف القوة الجديدة -وفق واشنطن- إلى «تعزيز التعاون والأمن في البحر الأحمر ومضيق «باب المندب» وخليج عدن». في ذات اليوم أجرت «المملكة العربية السعودية» و«الولايات المتحدة» مباحثات عسكرية للتعاون «لضمان أمن المنطقة واستقرارها». جاء ذلك خلال لقاء في «الرياض» بين رئيس هيئة الأركان السعودية «فياض الرويلي»، وقائد القوات البحرية المركزية الأمريكية «تشارلز كوبر»، كما «جرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، والتعاون بين القوات البحرية السعودية والأميركية، بحسب وكالة الأنباء السعودية «واس»، التي لم توضح متى وصل المسؤول العسكري الأمريكي إلى المملكة، ولا مدّة زيارته.

وكشفت وسائل إعلام مقربة من الحكومة الأمريكية، عن دفع السعودية تكاليف الوجود الأمريكي قبالة السواحل اليمنية. وقالت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، في تقرير لها، نقلا عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط، إن السعودية تدفع نحو 300 مليون دولار مقابل تسيير الدوريات البحرية الأمريكية في المنطقة. وأكد التقرير أن الرياض تتكفل بجميع النفقات المادية للبوارج الأمريكية المنتشرة في سواحل البحرين العربي والأحمر.

وفي 19أبريل، كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» تحت عنوان: كيف تحوّل «أنصار الله» إلى دولة تملك صواريخ باليستية ومسيّرات؟ وهو تحقيق قام به الكاتب «بن هوبارد» مدير مكتب الصحيفة في بيروت: تناول فيه صعود تنظيم «أنصار الله» في اليمن من مجموعة من المقاتلين البدائيين إلى جماعة تحكم دولة تمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة تضم مجموعة من صواريخ كروز والصواريخ الباليستية وقوارب كاميكازي انتحارية وطائرات مسيّرة. كما تشمل أسلحتهم الآن صواريخ كروز وصواريخ باليستية، يمكن أن يطير بعضها أكثر من 700 ميل،

وفقًا لتقرير حديث عن «أنصار الله» أعدته «كاثرين زيمرمان» الزميلة في معهد «أمريكان إنتربرايز»: لقد نشروا زوارق كاميكازي بدون طيار لضرب السفن في بحر العرب، ولديهم مجموعة من الطائرات بدون طيار التي تحمل عبوات ناسفة ويمكنها الطيران لمسافة تصل إلى 1300 ميل.

وفي خطاب ألقاه الشهر الماضي بمناسبة الذكرى السابعة للعدوان بقيادة السعودية، قال زعيم «أنصار الله» السيد عبد الملك الحوثي: إن الحصار الذي تقوده السعودية لأراضيهم والضربات الجوية على قواعدهم ومخازنهم دفعت الجماعة نحو تصنيع أسلحة محلية. وقال: إن هدف الجماعه هو أن تكون قادرة على ضرب أي هدف، بما في ذلك في السعودية أو الإمارات أو بحر العرب. وأضاف الحوثي: «لقد عملنا للوصول إلى مستوى الانطلاق من أي مكان نريده، حتى البحر. نحن حريصون جداً على الضرب من أي محافظة إلى أي نقطة في البحر»[19].

في 18 أبريل نشرت العديد من وسائل الإعلام اليمنية، أن القوات البحرية اليمنية أحبطت هجوما بحريا للقوات الأمريكية المنتشرة قبالة المياه الإقليمية اليمنية. ونقلت عن ما قالت أنها مصادر عسكرية تأكيدها أن دوريات عسكرية بحرية تابعة للقوات الأمريكية والغربية حاولت التوغل في المياه اليمنية بالقرب من سواحل محافظة الحديدة، إلا أنها باءت بالفشل. وأوضحت المصادر أن البحرية اليمنية تصدّت للبوارج والزوارق الأمريكية، وأجبرتها على التراجع من المكان، بعد اشتعال النيران في بعض الزوارق.

الموقف اليمني من التحرك الأمريكي في البحر الأحمر:

بعد يومين من الإعلان الأمريكي عن تشكيل قوة مهمات جديدة مع دول حليفة، ستقوم بدوريات في البحر الأحمر قبالة اليمن، وتحديدا في 15 أبريل 2022، قال رئيس الوفد الوطني المفاوض، محمد عبد السلام، إنّ «هذا التحرك يؤكد سعي الولايات المتحدة لتكريس حالة العدوان على اليمن». مضيفا: إنّ «التحرك الأميركي في البحر الأحمر، في ظل هدنة في اليمن، إنسانياً وعسكرياً، يناقض زعم واشنطن دعمها الهدنة».

وأكد عبد السلام، في تغريدةٍ له في «تويتر»، أنّ التحرك الأميركي في البحر الأحمر يؤكد «سعي واشنطن لتكريس حالة العدوان والحصار على اليمن»[20].

تشكيل الرياض المجلس الرئاسي:

في 30 من مارس الماضي عُقدت في العاصمة السعودية مشاورات، شملت كل الأطراف والقوى اليمنية المنضوية تحت راية التحالف، وبعد مضي سبعة أيام على المشاورات وتحديداً في 6 أبريل/ نيسان تم الإعلان عن إنشاء مجلس رئاسي يضم جميع الجماعات والقوى اليمنية الموالية للتحالف.

وخلال ما سُمي جلسات المشاورات في العاصمة الرياض، كان ملاحظا أن الجلسات سارت بهارمونية خليجية متفق على ترتيبها الزمني واللوجستي، ولاحظ البعض ارتفاع بعض الأصوات وانخفاض البعض الآخر، وزاد حنق البعض الذي شاهد في قاعته أُناساً مِمّن اعتقد أنهم أعداؤه ذات يوم.

استمرت الجلسات للحوار أو للتشاور بين الأعداء بشكلٍ طبيعي، وربما هادئ، إلى منتصف تاريخ الـ 6 من نيسان/أبريل 2022، وهنا تغيّرت جميع السيناريوهات التي كانت مرسومة في مخيّلة الحضور أو (الشهود)، سيناريو افتقد الكياسة والعقلانية، وحتى أبسط قواعد التغيير لإدارة نادٍ رياضيّ أو شركة تجارية صغيرة أو حتى تغيير في حزب ناشئ لا يمتلك مؤسّسوه أبسط الخبرات التنظيمية.

ذُهل الحاضرون جميعاً أو لنقل (ذُهل الشهود الذين تم استئجارهم بثمن بخس) وهم يستمعون إلى السيناريو المُعدّ وفقاً لأحكام وبنود دستور وقانون تمّ استحضاره من خارج حدود الجمهورية اليمنية، ليجري تكييفه من قِبَل (الشقيقة الكُبرى) المملكة السعودية وخبرائها الدستوريين الجهابذة في قوانين التزوير الدولي، من بريطانيا وأمريكا، وربما من الصهاينة.

تمّ بموجب ذلك (الاختراع القانوني) قيام الرئيس المنتهية ولايته «عبد ربه منصور هادي» في الساعات الأخيرة من يوم الأربعاء ومطلع الساعات الأولى من يوم الخميس بتاريخ الـ 7 من نيسان/أبريل 2022، بقراءة مُرتجفة لجزء من بيان استقالته ونقل صلاحياته الرئاسية من دون رجعة، إلى مجلس قيادة رئاسي برئاسة الدكتور «رشاد محمد العليمي» وبعضوية 7 أعضاء، هم:

1 - سلطان علي العرادة.

2 - طارق محمد صالح.

3 - عبد الرحمن اليافعي أبو زرعة.

4 - عبد الله العليمي باوزير.

5 - عثمان حسين مجلي.

6 - عيدروس قاسم الزبيدي.

7 - فرج سالمين البحسني.

وفي مساء رمضاني مضطرب، وهو مساء يوم الخميس الموافق 7 من نيسان/أبريل 2022، تم الإعلان عن هذه الأسماء كقيادة جديدة للجمهورية اليمنية في القاعة ذاتها التي بدأوا فيها لقاءهم الأول بتاريخ الـ30 من آذار/مارس 2022، ولكن هذه المرة أتت الأسماء الرئاسية الجديدة ممهورة بختم الأمير «محمد بن سلمان آل سعود»، وليّ عهد المملكة السعودية، وممهورة أيضاً بختم الشيخ «محمد بن زايد آل نهيان»، وليّ عهد مشيخة الإمارات العربية المتحدة[21].

وفي التفاصيل، فإن عملية الانقلاب حدثت خلال ساعات، وبدأت بلقاء «ابن سلمان» بالشخصيات التي تَشكّل منها المجلس الرئاسي لاحقاً، منذ الساعة الحادية عشرة من مساء الأربعاء حتى الواحدة من فجر الخميس. وبعد انتهاء الاجتماع الذي لم يكن يعلمه هادي، عقد وليّ العهد لقاءً منفصلاً مع الرئيس المنتهية ولايته، استمرّ لما يقرب من 45 دقيقة. ووفقاً لما قالت صحيفة الأخبار اللبنانية نقلا عن مصادر خاصة في المشاورات، فإنّ ابن سلمان «طلب بحزم» من هادي التوقيع على قرار تشكيل «الرئاسي»، بعدما رفض الأخير نقل صلاحياته وأبدى موافقته على تعيين نائب توافقي له أو نائبَين، لكن «ابن سلمان» كان قد عزم على إنهاء حقبة «الشرعية» بشكل كلّي. وعقب خروجه من الاجتماع، تولّت الاستخبارات السعودية مهمّة إجبار هادي على تسجيل كلمة أعلن فيها نقل صلاحياته، ليلتقي «ابن سلمان» إثر ذلك أعضاء «الرئاسي»، ويُوجّه بتقديم دعم فوري للاقتصاد اليمني، توزّع ما بين 600 مليون دولار لصندوق دعم شراء المشتقّات النفطية، و400 مليون دولار لدعم المشاريع التنموية[22].

بدورها أشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» في 17 أبريل، بأنّ السعودية دفعت «عبد ربه منصور هادي» إلى التنحي من منصبه، وبأنّ مسؤولين احتجزوه في منزله في الرياض وقيّدوا اتصالاته. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين سعوديين ويمنيين لم تسمّهم، أنّ «ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» أعطى هادي مرسوماً كتابياً بتفويض صلاحياته إلى المجلس الذي يتألف من 8 ممثلين عن مجموعات يمنية مختلفة». وبحسب هذه المصادر، هدّد بعض المسؤولين السعوديين بنشر دليل على فساد «هادي»، وذلك في إطار جهودهم لإجباره على التنحي.

وقال مسؤول سعودي للصحيفة: إنّ «هادي محتجز منذ مغادرته منصبه داخل منزله في الرياض، ومنِع من الوصول إلى أي هاتف»، فيما أكد آخر أنّه جرى «تشجيع هادي على الاستقالة؛ لأنّ فصائل يمنية مختلفة فقدت الثقة بقدرته على قيادة البلاد»[23].

السياق العام لمشروع التحالف الجديد:

يعكس مشروع التحالف الجديد العديد من المؤشرات الهامة، لعل أهما، هو أن مشاورات الرياض واستقالة هادي هو إقرار من التحالف بفشل الحملة العسكرية بعد أكثر من سبع سنوات من إطلاقها، وأن قوات التحالف لا تزال واقفة في طريق مسدود. وأن الحقائق الأساسية للصراع قد تغيرت بشكل شبه كامل لصالح قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية، في مقابل تشظي وتشتت وفشل للتحالف ومن في صفه من الجماعات والمكونات اليمنية.

وعن دلالات المشروع الجديد للتحالف، كتبت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية في 12 أبريل عن دلالات الخطوة وفي أي سياق حدثت؟ وهل هي بداية لوضع نهاية للحرب عبر التفاوض مع الحوثيين الذين رفضوا الاعتراف بالمجلس؟ أم لحسم المعركة معهم؟ وهل هو مجلس تفاوضي أم مجلس حرب؟.

وأكدت الصحيفة في مقال للمحلل السياسي والعسكري الأمريكي «روبرت مالي» أحد أبرز الخبراء الأمريكيين في شؤون الشرق الأوسط: أن التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات بصدد الإعداد والترتيب لخوض معركة فاصلة وحاسمة ضد

من قالت إنهم «المتمردين الحوثيين» المدعومين من إيران، والذين يسيطرون على صنعاء، عاصمة اليمن، وشمال غرب البلاد» منذ سبتمبر 2014م[24].

بدورها تساءلت مجلة «إيكونوميست» عن: التطورات الجديدة في اليمن، وتغيير «عبد ربه منصور هادي»، وتشكيل مجلس رئاسي، وإن كانت مجرد توقف للحرب، أم أنها طريق لسلام دائم؟ وتوقعت ألا يستمر الهدوء؛ لأن الحكومة الجديدة ليس لديها تأثير كبير.

وقالت المجلة: «إن مجموعة من اليمنيين المؤثرين تم استدعاؤهم بعد تناول الإفطار مباشرة إلى الديوان الملكي السعودي. وكانوا في الرياض للمشاركة بما قالت المجلة أنه مؤتمر السلام في اليمن، الذي عقد في 6 نيسان/ أبريل. ولم يكن هناك الكثير لكي يناقشه المشاركون في المؤتمر؛ لأن من قالت أنها الجماعة الحوثية من الشمال والتي سيطرت على معظم البلاد، رفضت حضور المؤتمر، مطالبة بعقده في بلد محايد.

وتُعلق المجلة أن ميزان الحرب ينحرف بشكل مستمر ضد السعوديين وحلفائهم اليمنيين، والسلام الدائم يظل بعيد المنال. وتنقل المجلة عن ما قالت أنه رواية عدد من اليمنيين حكاية ما جرى، فقد تم تجريد المسؤولين البارزين في الرياض من هواتفهم المحمولة، ووضعت في غرفة منفصلة. وأمر السعوديون الرئيس الضعيف «هادي» بالتخلي عن السلطة، وتسليمها لمجلس مكون من ثمانية رجال. وتم الإعلان عن استقالته في الإعلام. وعندها تم إخبار الشخصيات المهمة التي انتظرت لساعات غير مريحة عن ترفيع رتبتها.

وقالت المجلة: «إن عملية التغيير جاءت بعد الإعلان في 2 نيسان/ أبريل عن وقف لإطلاق النار، وهو الأول على مستوى اليمن منذ عام 2016، ورغم تبادل الحوثيين والتحالف الذي تقوده السعودية الاتهامات بخرق وقف إطلاق النار، إلا أن العنف قد خفّ عن مستوياته العالية قبل عدة سنوات؛ مما أعطى اليمنيين نوعا من الراحة والهدوء في موسم رمضان. ويأمل بعض الدبلوماسيين باستمرار الهدنة وتمديدها بشكل يقود إلى سلام دائم. وهذا أمل غير متاح، فتشكيل المجلس الرئاسي جاء لبناء جبهة موحدة، إما لقتال الحوثيين بطريقة فعالة أو التفاوض معهم على شروط السلام».

وأشارت المجلة إلى أن المشكلة أن أعضاء المجلس ليسوا على قلب رجل واحد ولا يمكنهم التوافق على الكثير. وحقيقة تقديم السعوديين المجلس لأعضائه بالأمر الواقع يظهر أنهم يريدون خروجًا سريعًا من الحرب المدمرة ونهاية لها. إلا أن الصفقة لخلق دولة يمنية قابلة للحياة لا تزال بعيدة أكثر من أي وقت مضى[25].

بدوره قال موقع «إنتليجنس أون لاين» الفرنسي» إن المبادرة التي أُطلقت في العاصمة السعودية الرياض في 7 أبريل/ نيسان لإنشاء مجلس رئاسي في اليمن، تهدف إلى جمع كبار المسؤولين المُكلفين بإنشاء جيش جديد موال في البلاد، وفي الوقت نفسه، يحافظ هذا المجلس على التوازن بين الداعميْن الخارجيين الرئيسيين للمعسكر المناهض للحوثيين، وهما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. مضيفًا: كما يمكن لولي عهد أبوظبي «محمد بن زايد آل نهيان» الاعتماد على قائد كتائب العمالقة المتورط بشدة في معركة «مأرب» الاستراتيجية الحالية «أبو زرعة المحرمي»، وكذلك على «طارق صالح» ابن شقيق الرئيس الراحل «صالح».

وبتجميعهم معًا بهذه الطريقة، سيتعين على هؤلاء الضباط الكبار العمل بالتعاون مع رئيس الأركان الحالي، «صغير بن عزيز»، الذي يدرك بنفسه الصعوبات التي يواجهها جيشه - الذي لا يعرف عدده الحقيقي باعترافه - في وجه الجناح العسكري للحوثيين الذي أصبح عنيفًا وقويا بشكل متزايد[26].

إعادة توزيع القوى:

للمرة الأولى تتمكن دول التحالف من جمع الجماعات والكيانات اليمنية المسلحة التابعة لها تحت قيادة سياسية عسكرية موحدة. تشير دلالات توزع القوى، أن السعودية لم يكن أمامها سوى حزب الإصلاح كقوة عسكرية سياسية وازنة، لتكون أداتها في المجلس الرئاسي المستحدث، بينما تنوعت القوى التي تعتمد عليها الإمارات لتنفيذ مشاريعها في اليمن. ويمكن إجمال أهم خصائص المجلس الجديد بالتالي:

- اعتماد السعودية والإمارات على القوى العسكرية الوازنة، وجعل قادتها أعضاء في مجلس رئاسي حاكم، لزيادة الفعالية.

- المجلس الرئاسي أشبه بمجلس لأركان حرب، وليس مجلسًا سياسيًا لإدارة دفة الحكم.
- رشاد العليمي رئيس المجلس، متخصص بالعمل الأمني وله علاقة متينة مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية.
- أبعاد توليفة المجلس الرئاسي؛ طارق صالح يمثل الجمهوريين، عيدروس الزبيدي يستقطب الانفصاليين، سلطان العرادة يمثل المطالبين بالوحدة بين الشمال والجنوب، كما يمثل حزب الإصلاح بأبعاده الإقليمية الأوسع من الدول الخليجية، عبد الرحمن أبو زرعة يشكل مظلة عقائدية سلفية، فرج البحسني، إضافة لامتلاكه منصبًا عسكريًا رسميًا، وقيادته لميليشيا النخبة الحضرمية، إلا أنه يمثل المصالح الاقتصادية النفطية والتجارية للنخبة الحضرمية وامتداداتها داخل السعودية والإمارات[27].

ماذا ترى صنعاء في المجلس؟

بحسب المعلن، فقد جاءت هذه الهدنة بما شملته من وقف شامل للقتال، مع فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة، وإن بصورة جزئية، ضمن عنوان إنساني بسقف زمني محدود، لكنه قابل للتمديد، كمقدمة طبيعية لوضع حدّ لهذه الحرب العبثية. وهو ما يترجح، لكن هناك ثمة محاولات سعودية للعب العبثي في ساعة الصفر، وهو أمر متوقع، لم يغب عن بال صنعاء وحكومتها وقيادتها في حركة أنصار الله، وخصوصاً عبر تعيين شخصية يمنية مقرّبة أمريكياً لإدارة مجلس الحكم عقب الإقصاء الجبري لهادي، والذي عدّوه رمز الشرعية طوال أعوام الحرب، وهو ما رفضته حكومة صنعاء صراحة، وهي التي ترى أن هادي منتهي الولاية منذ زمن بعيد، وتعدّ أن أي حكومة جديدة لليمن الموحد يجب أن تأتي بالتوافق العام، وليس عبر مشاورات مدفوعة الأجر داخل طرف بعينه، لتُفضي إلى اختيار شخص مرفوض من صنعاء ومن تيارات متعددة في جنوبي اليمن وشماليه[28].

اشترطت الهدنة الأممية المؤقتة التي أبرمتها القوى الوطنية عبرَ وفدها المفاوض مع الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى اليمن، على الأطراف: الالتزام بمقاصد

الهُدنة التي بيّنتها ديباجتها، بأنه ليس القصد من الهُدنة التوقف لإتاحة الفرصة لأي طرف لإعادة تشكيل مجموعاته أَو لاستئناف العمليات العسكرية.

والحاصلُ بعد دخول الهُدنة حيز التنفيذ، أن تحالفَ دول العدوان خالف مقاصد الهُدنة، ونكث بها من خلال قيامِه بإعادة تشكيل مجموعاته العسكرية بتشكيل ما أسماه بمجلس قيادة من ثمانية أعضاء، هم: قادة المليشيات العسكرية التي أنشأها تحالُفُ العدوان لقتل اليمنيين طوال سبع سنوات منذ بدء العدوان، والهدف من هذا المجلس -بسحب البيانات الصادرة عقب تشكيله- هو إعادة تشكيل تلك المجموعات (المليشيات) وتجميعها؛ لتصبح تحتَ قيادة واحدة برئاسة العليمي وعضوية قادة تلك المليشيات لمواجهة الطرف الآخر في الهُدنة وهي حكومة صنعاء[29].

مما لا شك فيه أن الهدنة الإنسانية والعسكرية التي ستنتهي في 2 يونيو 2022، أمامها سيناريوهين: الأول موافقة أطراف الصراع على تمديد الهدنة الأممية في ضوء المساعي الأممية والدعوات الدولية لتمديدها لتحقيق تقدم في المسار الإنساني وعملية السلام بشكل عام. فيما السيناريو الثاني، رفض التمديد وانهيار الهدنة في ضوء استمرار تحالف العدوان في خروقاته للهدنة الإنسانية، والتنصل عن بعض بنودها، بل والسعي لإعادة تجميع قواته.

خـــتامًا:

في النهاية، يبدو أن الانفراجات للوضع في اليمن والتحول نحو الحلول السياسة التي أمل الكثير بحصولها لإيقاف الحرب في اليمن تبدو ضئيلة بسبب: التجاوزات السعودية، وعدم التزامها بالهدنة المعلنة، وما لا يخفى على أحد أن السعودية لا تلتزم أبدًا بالاتفاقات التي توقع عليها، فخلال السنوات الماضية خرقت السعودية العديد من الاتفاقات، وكأن السعودية التي تلقت الهزائم المتتالية لم تيأس، ويمكن القول إن نجاح الهدنة الأخيرة تعتمد بشكل أساسي على مدى التزام السعودية ببنود الهدنة المعلنة. فالأيام والأسابيع القادمة مهمة جداً، إما أن تعود السعودية وتلتزم باتفاقيتها لحفظ ما تبقى لها من ماء الوجه، وإما أن تكون على موعد

مع عمليات كبيرة في العمق السعودي[30].

مستقبل هذه الهدنة تقرره الأسابيع المقبلة، بعد الفشل الاستراتيجي السعودي، ومن خلفه كل داعميه، بما هو استعداد للتنحي أو اللعب في الفناء، أم أن المكابرة والغطرسة اللتين اعتادهما السعودي في نظرته إلى اليمني ستبقيان في صدارة الموقف؟ أم أن هناك بر أمان يمكن للسعودي أن ينحاز إليه بعد هذا الفشل الاستراتيجي، وقد رأى التخلي الأمريكي عن الحليف الأوكراني؟ وهو يرى الكيان العبري في هشاشة من أمره، في مواجهة تصاعد المقاومة في عمقه الاستراتيجي، ولم يفلح لقاء النقب للدول الستّ في خدمته. فهل يُبصر السعودي تطورات الميدان، من أرامكو ومأرب حتى ماريوبل، مروراً بحلب وأربيل، في تشابكاتها الإقليمية والدولية، وإن تشعّبت طُرُقها؟

قائمة المراجـــــع:

1 - هدنة على وقع الخروقات: هل تخطئ الرياض مرة أخرى، الخنادق، https://alkhanadeq.com/index.php

2 - صحيفة الوفاق الإيرانية، مفاوضات مندوب الأمم المتحدة في صنعاء.. اللحية والمقص بيد «أنصار الله» 19, أبريل 2022، نقلا عن موقع أنباء الاخباري https://www.inbaa.com

3 - المرجع السابق.

4 - السياسي الأعلى: طلب تمديد الهدنة قيد الدراسة، ومن الأولويات فتح طرق في تعز والمحافظات 18 مايو 2022م https://www.saba.ye/ar/news3187370.htm

5 - قائد الثورة خلال لقائه وفدا من إب: معنيون بمواصلة مشوارنا للوصول إلى الاستقلال والحرية 19 مايو 2022م .https://www.saba.ye/ar/news3187492 htm

6 - العميد سريع، تويتر: https://twitter.com/army21ye

7 - وزارة حقوق الإنسان تعقد مؤتمرًا صحفيًا؛ لإطلاق التقرير السابع للجمهورية اليمنية 40 مارس 2022م https://www.saba.ye/ar/news3181593.htm

8 - معهد أميركي: انتصار «أنصار الله» يوازي انتصار «حزب الله» في لبنان، الخميس 03 شباط , 2022، https://alkhanadeq.com/index.php

9 - موقع المساء برس، http://www.masa-press.net/

10 - العمليات القتالية في اليمن تتوقف مؤقتا 4 إبريل 2022م https://arabic.rt.com/press

11 - السعودية تعترف بفشلها في اليمن: حربنا طالت، موقع الخبر اليمني 22 فبراير 2022م https://alkhabaralyemeni.net/2022/02/23/161740/

12 - آر تي عربية، برنامج الأغذية العالمي يحذر من مجاعة في اليمن https://arabic.rt.com

13 - رشيد حداد، صنعاء تحذّر من نفاد صبرها: الهدنة الإنسانية تترنّح. صحيفة الأخبار اللبنانية، https://al-akhbar.com/Yemen/335319

14 - رئيس الوفد الوطني محمد عبد السلام تويتر: https://twitter.com/abdusalamsalah/status

15 - أحمد الحسني، اليمن «الجنوب» غير معنيّ بالهدنة: الحصار والانقسام رازحان، صحيفة الأخبار اللبنانية، https://www.al-akhbar.com/

16 - شركة النفط: تحالف العدوان يحتجز سفينة ديزل جديدة 20 مايو 2022م https://www.saba.ye/ar/news3187556.htm

17 - https://twitter.com/hussinalezzi5

18 - إشارة تدلل على فشل المبعوث الأممي؟! صحيفة الثورة الرسمية، 18 أبريل.

19 - «نيويورك تايمز»: كيف تحوّل «أنصار الله» إلى دولة تملك صواريخ باليستية ومسيّرات، موقع الميادين نت، https://www.almayadeen.net/press

20 - https://twitter.com/abdusalamsalah

21 - عبد العزيز بن حبتور، السعودية تُعيِّن مجلساً رئاسياً لإدارة المناطق اليمنية الواقعة

تحت احتلال دول العدوان، الميادين نت، https://www.almayadeen.net/

22 - رشيد حداد، الانقلاب المُزكّى أميركياً: رَجل واشنطن يرث هادي، صحيفة الأخبار اللبنانية، https://www.al-akhbar.com/

23 - «وول ستريت جورنال»: السعودية أجبرت هادي على التنحي، موقع الميادين نت، https://www.almayadeen.net/news/politics

24 - صحيفة أمريكية : السعودية نجحت في جمع شتات اليمنيين بأنشاء مجلس حرب لخوض معركة الحسم و الخلاص من الحوثيين في اليمن، عبد السلام المساجدي ، الشاهد برس، https://alshahedpress.net/

25 - إيكونوميست: هل هدنة اليمن طريق للسلام أم فترة استراحة للجولة المقبلة من القتال؟ نقلا عن صحيفة القدس العربي، https://www.alquds.co.uk/

26- نقلا عن الخليج الجديد، بالتعاون مع أبوظبي.. الرياض تنشئ المجلس الرئاسي اليمني لإعادة بناء جيش موال، https://thenewkhalij.news/

27 - مركز دراسات غرب آسيا، المجالس الرئاسية اليمنية: ترسيخ الهيمنة السعودية-الأجنبية، نقلا عن موقع الخنادق.

28 - محمد جردات، هدنة اليمن.. مناورة سياسية أم نهاية حرب، الميادين نت، https://www.almayadeen.net

29 - أنور المحبشي، هُدنة أم خدعة، صحيفة المسيرة، http://www.almasirahnews.com/78687/

30 - ما مدى صمود الهدنة المعلنة في اليمن؟ موقع الوقت «التحليلي» http://alwaght.net/ar/News

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774